

**العدالة الاجتماعية في التعليم المصري على ضوء
بعض الاتجاهات الفكرية**

الباحثة/ دعاء سعيد محمد إبراهيم
معيدة بقسم أصول التربية

العدالة الاجتماعية في التعليم المصري على ضوء بعض الاتجاهات الفكرية

"Social justice in Egyptian education in light of some Intellectual trends".

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية.

تخصص: (أصول التربية)

الباحثة/ دعاء سعيد محمد إبراهيم

معيدة بقسم أصول التربية

أ. د/ هدى حسن حسن

أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية - جامعة حلوان

أ. د/ عبد اللطيف محمود محمد

أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية - جامعة حلوان

٢٠١٩

مقدمة:

مرت العدالة الاجتماعية بمراحل تطور انتقلت بها من كونها فكرة يتحدث عنها الكتاب بشكل عابر أو سطحي إلى نظرية متكاملة تتصل بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. كما أنها شرط لازم للتنمية بما تضمه من مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والمشاركة والتنمية المستدامة.

وبالرغم من النجاح النسبي الذي حققته النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على دعم النمو خلال العقود القليلة الماضية لم يثمر نجاحًا في درء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ومع تفاقم الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية بين الاختصاصيين في إطار سعيهم إلى تنمية تتسع لمزيد من العدالة الاجتماعية الحاجة إلى أدوات شاملة وجامعة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يمكن اعتبار التعليم وسيلة مهمة لإعمال مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية تضمن مصالح أشد الفئات عوزًا.

فتتعدد تعريفات العدالة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية في التعليم، وذلك باعتبارهما من أهم المفاهيم في العلوم الاجتماعية نظرًا لارتباطها بالبشر. كما أن التعليم يشكل أهم القطاعات المجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالتعليم حق أساسي لجميع شرائح المجتمع وخاصة للمرحلة الأساسية الأولى في حياة الإنسان، وهذا ما نصت عليه كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، وأكدت على ضرورة توفير التعليم لأفراد المجتمع كافة بصورة إلزامية، ولا يحق حرمان أي فرد من التعليم وذلك لضرورته في تشكيل شخصية الإنسان وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تطور مجتمعه وتحضره. أما بالنسبة لمفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم فهو مفهوم تم طرحه في مختلف الاتجاهات الفكرية والفلسفية على مستوى العالم، كما أنه مفهوم مثار منذ البدايات الأولى لأي نظام تعليمي. كما يعاني بعض الأفراد والجماعات في العديد من بلدان العالم، أيًا كانت درجة تقدمها، من حرمان بالغ ومستمر في مجال التعليم يضعهم على هامش المجتمع، بحيث تقل فرصهم في الالتحاق بالمدرسة أو بدء التعليم المدرسي في السن المناسبة أو إكمال مرحلة كاملة من التعليم. في حين تزيد احتمالات تركهم المدرسة بمستويات أقل من التحصيل الدراسي. فالحرمان من التعليم ليس فقط من دلائل الحرمان الاجتماعي في حد ذاته، وإنما هو أيضًا سبب ونتيجة للتمييز، كما يعد من العوامل القوية المؤدية إلى تناقل الحرمان عبر الأجيال (i).

ويمثل التعليم أداة قوية تتيح انتشار الكبار والأطفال المهمشين اجتماعيًا واقتصاديًا من الفقر بحيث يمكن لهم المشاركة الكاملة كمواطنين. التعليم من أهم محركات العمل لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك (ii).

لذلك تعد العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية علاقة وثيقة ومتبادلة، فنظام التعليم يعكس إلى حد كبير الخصائص الرئيسة للمجتمع، فإذا تميز بعدم العدالة في هيكله الاقتصادي والاجتماعي فإن النظام التعليمي سينطوي على قدر كبير من التفاوت في الفرص التعليمية والعكس صحيح أيضاً. والتعليم بدوره يؤثر في هيكل التفاوت القائم لأنه يعمل على انتقال الأوضاع الاقتصادية والمكانة الاجتماعية من جيل إلى جيل، ومن ثمَّ يعيد إنتاج التفاوت القائم أو العكس، ويمكن أن يسهم من خلال الحراك مع فئات اجتماعية أعلى في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات والفئات المستضعفة (iii).

كما تتضح أهمية دور التعليم في مدى تحقيقه للعدالة الاجتماعية من خلال إعادة إنتاج الفروق بين الشرائح أو الطبقات الاجتماعية أو من خلال تقريب فجوة التميز والتمايز بين الفئات الاجتماعية. وثمة شواهد متزايدة تؤكد على أن هذه العلاقة عليّة وسببية، ويمكن عكسها. ويعد بذلك أحد أهم المقومات الرئيسة في السياسة التعليمية في أي مجتمع. وتعد العدالة بوصفها الفرص المتكافئة محكاً رئيساً للسياسة التعليمية، إذ يتم الحكم على مدى فعاليتها من خلال مدى اقترابها أو ابتعادها من العدالة الاجتماعية (iv).

ومما سبق يتبين، أهمية التعليم في تحقيق حراك اجتماعي واقتصادي قوي يعزز المهارات والقدرات ويواجه المشكلات ويعزز التنمية الشاملة والمستدامة ويقضي على أسباب العوز والتفاوت بين أفراد المجتمع. حيث إن قضية العدالة الاجتماعية في التعليم لا تزال تمثل مشكلة رئيسية من المشكلات التي تواجه أي مجتمع، وإن اختلفت معطيات السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تطرح فيه.

وبناءً على ذلك يسهم التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة فرص التعليم للجميع بغض النظر عن أوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو نوعية أو ديموجرافية، بمعنى السعي إلى التقليل بأقصى درجة ممكنة من التمييز بين المواطنين في النفاذ لكل فرص التعليم على أساس المستوى الاقتصادي أو محل الإقامة أو النوع. وحينئذ يعتمد الحراك الاجتماعي على الكفاءة وليس على الانتماء العائلي أو درجة الثراء أو النفوذ أو غير ذلك من المعايير الأولية التي لا تظهر من خلالها الكفاءة الفردية.

ويتضح مما سبق، أنه من الشروط المهمة التي تؤدي إلى نجاح التعليم في إنجاز الحراك الاجتماعي الموضوعي وبالتالي السير قدماً تجاه العدالة الاجتماعية في أي مجتمع هو قدرة كل الفئات الاجتماعية على النفاذ لفرص التعليم أولاً، ثم التمتع بخدمة تعليمية ذات نوعية جيدة تمكن الطالب من الحصول على فرص عمل مستقبلاً من ناحية ثانية. كما يحدث تكامل العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتعليم فكلاً منهما يعزز الآخر، ويسعى إلى تقديم الفرص المتكافئة للجميع بما يعزز التنمية المتكاملة للمجتمع.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

يعد مفهوم العدالة الاجتماعية بشكل عام، والعدالة الاجتماعية في التعليم بشكل خاص من الموضوعات التي شغلت الباحثين من مختلف الاتجاهات والفلسفات التربوية القديمة والمعاصرة؛ وذلك لأن مفهوم العدالة مفهوم متطور ومتجدد ويكتسب مضامين جديدة واسعة كلما تطور المجتمع، وزادت تعقيدات الحياة. وعلى الرغم من تطور المفهوم وتنوعه إلا أن هناك العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية وتطبيقها في التعليم.

فقد بدأت سياسات الليبرالية الجديدة تتجلى بوضوح من خلال حث الأغلبية الساحقة في المجتمع على تقديم التضحيات بحجة الحفاظ على التوازن الاقتصادي في حين أن النتيجة تتلخص فحسب في توليد أقصى الأرباح لصالح أقلية ضئيلة، في تزامن مع تفاقم آثار الأزمات المالية المتعاقبة منذ تسعينيات القرن الماضي، ونظرًا للوضعية الراهنة للبلدان العربية في ظل سيادة هذه السياسات أصبحت مرادفة للضعف والهامشية والتبعية والإذعان وأن تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية يعطي دليلاً آخر على الضرورة الملحة لاستشراف النماذج البديلة من الليبرالية الجديدة في أفق ما بعد الربيع العربي من خلال التمييز الصارم بين الأنظمة الليبرالية الجديدة المهيمنة اليوم والنظام الليبرالي الاجتماعي (v).

ففي مصر وخلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢. قامت السياسات الوطنية بدور أكبر في بناء العدالة الاجتماعية والمساواة، بل والتركيز على المواطنين الأكثر فقراً، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي. كما حرصت أيضاً على تحقيق التنمية وتأسيس مشروعات البنية الأساسية وإعادة توزيع الدخل والقضاء على التمايز الشديد بين طبقات المجتمع (vi).

ثم مع بزوغ نجم الرأسمالية الغربية وهيمنتها على معظم المنطقة، واستتباع ذلك بموجة العولمة في المرحلة اللاحقة كتطور طبيعي للرأسمالية، ثم ميلاد الرأسماليات العملاقة العابرة للقارات؛ مع هذه التطورات اندحرت الدولة القوية، وتراجعت حيويتها أمام مصالح هذه الشركات العالمية الكبرى وكان من الطبيعي أن ينتج عن تطورات الرأسمالية والعولمة هذه أعراض جانبية وتحديات اجتماعية واقتصادية تعصف بالطبقات الأضعف والأكثر فقراً. ولم تستطع هذه الدول أن تواجه تلك التحديات، بل إنها ربما تخاذلت بشكل واضح عن دورها الاقتصادي في التنمية. أما دورها الاجتماعي فقد أكلت معظمه إلى مؤسسات المجتمع المدني التي لم تعطها الدولة الحرية والصلاحيات اللازمة للتمكين، بل كبلتها بمركزية الدولة مما أصابها بدرجة كبيرة من العجز والمحدودية في التأثير وهكذا

نجد أن الطبقات الأفقر تحصل على التعليم منخفض الجودة الذي يكرس المزيد من الفقر، بينما الطبقات الأكثر غنى تحصل على التعليم الأعلى جودة الذي يكرس المزيد من الغنى (vii).

ومن خلال ما سبق، قامت السياسات المصرية بتطبيق مفاهيم مختلفة ومختلطة وتوفيقية في سبيلها لتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم دون وعي للأصول الفكرية لهذه المفاهيم مما أوجد حالة من اللغط الفكري والغموض حول المفهوم في الساحة التربوية المصرية نتيجة لاختلاط القراءات المختلفة له، لذلك فإن العودة إلى أصول تلك المفاهيم والتمييز بينها ضرورة في إرساء مفهوم للعدالة الاجتماعية في التعليم يناسب الحالة المصرية ويعبر عن ثوابتها.

وبالتالي يتضح، وجود مشكلة في الكتابات والسياسات التربوية المصرية حول مفهوم مهم كالعدالة الاجتماعية سواء بالاختزال أو بالتكريس، كما أن تطوير العملية التربوية التي تسعى إلى ازدهار ورفاهية الإنسان في حاجة إلى مفهوم متعدد الجوانب أوسع وأشمل مما طرح من مفاهيم.

لذلك تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

"كيف يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري في ضوء بعض الاتجاهات الفكرية؟"

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ما المشكلات والتحديات التي تعوق تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري؟
- ٢- ما خصائص مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم من منظور الاتجاهات الفكرية المختلفة؟
- ٣- ما خصائص مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم الملائم للحالة المصرية؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- رصد التناقضات القائمة في السياسات التعليمية المصرية في مجال العدالة الاجتماعية.

٢- التأصيل الفكري لتلك التناقضات (تحديد أصولها الفكرية) وما بينها من تناقضات فلسفية.

٣- إرساء مبادئ عامة تساعد على بلورة صيغة مصرية لمفهوم العدالة الاجتماعية في الاتجاهات الفكرية المختلفة.

أهمية البحث:

١- الاستفادة من الاتجاهات التربوية المختلفة في معرفة الأصول الفكرية لمفهوم العدالة الاجتماعية.

٢- قد يفيد القائمين على التعليم في إرساء مبادئ عامة لمفهوم العدالة الاجتماعية يناسب الحالة المصرية ويعبر عن ثوابتها.

منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي وأسلوبه التحليل الفلسفي (Philosophical Analysis) فهو أداة لتحديد معاني الأفكار وتوضيحها؛ حيث ينظر ويليام جيمس (William James) إلى التحليل الفلسفي باعتباره أداة لتسوية الخلافات الفلسفية بهدف تحقيق النفع العام، كما يعتقد ديكارت (Descartes) أن التحليل الفلسفي هو وسيلة للتفكير بصورة صحيحة، وللبحث عن حقائق العلوم (viii).

حيث تم اختيار أسلوب التحليل الفلسفي باعتباره الأسلوب الأكثر ملاءمة لطبيعة البحث بهدف الربط بين القضايا الفلسفية المختلفة، والاتجاهات التربوية الحديثة، من خلال تعرف الملامح العامة لمفهوم العدالة الاجتماعية في بعض الاتجاهات التربوية والاستفادة منه في مجال التعليم المصري.

مصطلحات البحث:

العدالة الاجتماعية:

يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية في حد ذاته قيمة إنسانية لكونه من متطلبات عملية التنمية فهو ضروري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقوية الشعور بالانتماء وإيجاد الدافع إلى الإنجاز ومن ثم، لا تزال النظرة لتحقيق المساواة بين الأفراد هولب العدالة الاجتماعية، كما أن مبدأ العدالة الاجتماعية وجوهره تمكين وتوفير وتحقيق تكافؤ الفرص تحقيقاً فعلياً. كما يحتاج أن يحصل كل فرد على نصيب متكافئ من حق التعليم وحق العمل وحق كل فرص الحياة وفقاً لاختلاف احتياجات الأفراد الاجتماعية والطبقية والثقافية والاقتصادية وتوفير كافة الخدمات الحياتية (تعليم وصحة وعمل....)، وكل

الاحتياجات الأساسية للإنسان كما تقرها كافة المواثيق والقوانين الدولية في حماية حقوق الإنسان لتحقيق الحجم الأمثل للعدالة الاجتماعية (ix).

كما يعتقد ميلر (Miller) أن أفضل تعريف للعدالة الاجتماعية هو توزيع الأعباء والمزايا بصورة عادلة بين أفراد المجتمع، ويشمل هذا التركيز على نموذج توزيع الثروات والأبعاد غير المادية للعدالة بدلاً من الاقتصار فقط على توزيع الثروات والدخل. ويقوم هذا التصور للعدالة الاجتماعية على دمج توزيع الثروات، والأبعاد غير المادية للعدالة، والأبعاد المتصلة بالهيمنة والقهر في نموذج مفاهيمي واحد. وتتجاوز الأبعاد غير المادية للعدالة توزيع الدخل، وتؤكد على أهمية الكفاح من أجل الحصول على الاحترام والتقدير. ويقصد بالاحترام والتقدير منح جميع أفراد المجتمع وبخاصة المهمشين منهم صوتاً للتعبير عن أنفسهم في وسائل الإعلام وفي المجال السياسي، وإضفاء الاحترام والكرامة على آليات التعامل معهم، والاعتراف بأهميتهم في المجتمع والعالم الذي يعيشون فيه، وتقدير مساهمتهم في تطوير الواقع المعاش (x).

فيعرف إبراهيم العيسوي العدالة الاجتماعية على أنها: تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتتعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحرية متكافئة ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإتصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكانها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهي أيضاً الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (xi).

وترى الأمم المتحدة أن العدالة الاجتماعية مبدأ من مبادئ التعايش السلمي الذي يتحقق في ظلّه الازدهار. ومن ثم فعندما تدعو إلى تحقيق المساواة بين الجنسين أو تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين يكون ذلك إعلاءً لمبادئ العدالة الاجتماعية. وعندما تدعو لإزالة الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء الإثني أو الدين أو الثقافة أو العجز يعد ذلك تدعيم لعملية النهوض بالعدالة الاجتماعية. وفقاً لذلك أقرت المنظمة الأممية الاحتفال سنوياً في يوم ٢٠ فبراير وتسميته باليوم العالمي

للعدالة الاجتماعية (xii). فهي بذلك تسعى إلى كفالة العدالة الاجتماعية للجميع؛ لتحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان. ومع اعتماد منظمة العمل الدولية في العام الماضي للإعلان الخاص بالوصول إلى العولمة المنصفة من خلال العدالة الاجتماعية، حيث يركز الإعلان على ضمان حصول الجميع على حصة عادلة من ثمار العولمة مما يتأتى بتوفير فرص العمل والحماية الاجتماعية من خلال الحوار الاجتماعي وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية.

تعرف الباحثة العدالة الاجتماعية إجرائياً بأنها: مجموعة من الموجهات التي ترشد أي مجتمع لتلبية احتياجات أفرادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أنها حالة من الوعي الذي يكتسبه كل فرد داخل المجتمع تمكنه من الاحساس بالظلم والقهر والإساءة التي يتعرض لها، فالعدالة الاجتماعية إذأ حالة من الإلزام والالتزام (الإلزام مجتمعي والتزام فردي) مما يوفر المحاسبة لكل من الفرد والمجتمع على مسؤوليات كلاً منهما، وبذلك تهدف العدالة إلى إيجاد مجتمع ملتزم بحاجات أفراده وفرد واعي ومتمكن.

الاتجاهات المعاصرة:

ويقصد بها الاتجاهات التي يتم تناولها في هذا البحث وهي الإتجاه الإسلامي والإتجاه الليبرالي، والإتجاه الماركسي، حيث تناولت كل هذه الاتجاهات مفهوم العدالة الاجتماعية والتعليم كلاً حسب رؤيته ومنظوره.

محاوير البحث:

يتناول البحث المحاور التالية:

- ١- المحور الأول: المشكلات والتحديات التي تواجه جهود تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري.
- ٢- المحور الثاني: خصائص مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم من منظور الاتجاهات الفكرية المختلفة.
- ٣- المحور الثالث: نحو مفهوم ملائم للعدالة الاجتماعية في التعليم المصري.

وفيما يلي تناول عناصر البحث.

١- المحور الأول — المشكلات والتحديات التي تواجه جهود تحقيق العدالة

الاجتماعية في التعليم المصري:

توجد عدة عوامل داخلية وخارجية تضافرت جميعها ومهدت لتزايد سرعة وحدة تطبيق السياسات الليبرالية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المصري ومنها؛ التحول في السياسات الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وأقتصاد السوق؛ العولمة والنظام العالمي الجديد؛ ضغط المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة وفرضها لسياسات التكيف الهيكلي؛ وثورة التكنولوجيا والمعلوماتية.

فمنذ السبعينيات ومصر تنتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي سياسة الليبرالية، بعد أن كانت قد تبنت الاشتراكية (أو اقتصاد الدولة أو الاقتصاد الموجه) قبل أقل من عقدين من هذا التاريخ، منذ أن بدأ الزحف المتواصل للسياسات الليبرالية الجديدة لتطويع أنظمة ومرافق الخدمات العامة لقواعد السوق الدولية، والتي كان في قلبها نظام التعليم.

وقد بدأت هذه السياسات تتضح في مصر منذ سنوات حين شرعت الدولة في بيع القطاعات والمؤسسات العامة في إطار ما يعرف بسياسة الخصخصة، وعلى مستوى المنظومة التعليمية عبر دعوات بعض النخب المجتمعية من مثقفين واقتصاديين وإعلاميين وسياسيين وتربويين، وبدعوى فشل الحكومة في إدارة ملف التعليم، لتبني الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والاستعانة بشركات عالمية تقوم بإدارة المدارس لصالح الوزارة وعبر تشجيع إنشاء مؤسسات التعليم العام والخاص الموجة لأبناء الطبقات الميسورة والوسطى وغيرها الكثير (xiii).

ومنذ بداية التسعينات أصبح السائد في مصر ومنذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي هونظام اقتصاد تغلب عليه سمات اقتصاد السوق خاصة في مجال آليات إدارة الاقتصاد غير أن قطاع التعليم له طبيعة خاصة حيث يغلب عليه حتى الآن الملكية العامة حيث تمتلك الدولة أغلب المدارس في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي الحكومية بنسبة ٩,٨٥% (xiv) .

ارتفاع مخصصات التعليم من ٩٩,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى نحو ١٠٤ مليار جنية عام ٢٠١٦-٢٠١٧ بمشروع الموازنة الجديد، جاءت زيادة الميزانية بالتزامن مع وجود عجز في مخصصات الإنفاق علي التعليم، نتيجة لإنفاق النسبة الأعلى من الميزانية على الأجور والمرتببات والمكافآت والحوافز للمسؤولين، حيث استحوذ باب الأجور وتعويضات العاملين على أعلى نسبة من ميزانية التعليم بحوالي ٨٢% (xv).

كما تحتل الميزانية المخصصة للتعليم المرتبة الدنيا المقارنة بالوزارات الخدمية والانتاجية

والسيادية، حيث تشير بيانات الموازنة الحكومية إلى أن مخصصات قطاعي التعليم العام والعالي في عام ٢٠١٦ وصلت إلى نحو ٤% من ميزانيتها فقط، وما تزال الميزانية دون المستوى المطلوب من الناتج القومي (xvi).

كما شرع الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ (xvii). بعض البنود التي تنص على مجانية التعليم وأنه حق إنساني لجميع المواطنين؛ فقد نصت المادة ١٩ منه على: " أن التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ومجاني في مراحلها المختلفة". كما نصت المادة ٢١ منه على توفير الدولة للتعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وأن تعمل الدولة على تطويره وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهداها.

وفيما يلي عرض لبعض جهود مصر في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم:

أولاً- تكافؤ الفرص:

فقد نال موضوع تكافؤ الفرص التعليمية، اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بشئون التربية والتعليم من حيث تحديد مفهومه وجوانبه الأساسية التي يشغلها وكيفية تطبيقه، والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، فلوفحصنا المفاهيم والقضايا المرتبطة بالتربية، سنجد أنه ما من مفهوم أوقضية جذبت اهتمام المشتغلين بالتربية والاجتماع التربوي وشغلت تفكيرهم خلال القرن العشرين، مثلما حدث بالنسبة لهذه القضية.

يرى إبراهيم العيسوي إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية يدور حول تكافؤ الفرص في الحقوق من تعليم وصحة ومأوى وحرية، وذلك بدون أية تفرقة قائمة على الطبقة أو اللون أو الجنس أو العقيدة. وتتحقق المساواة في فرص العدالة الاجتماعية في حالة توافر خمسة شروط هي: وفرة الفرص وإتاحتها، وإزالة جميع العوائق التي تؤدي إلى التمييز، وتمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة على أرض متساوية، وخلق الظروف التي تهيئ للأفراد فرصاً حقيقية للحكم على نوعية الحياة التي ينشؤونها لنقادي وقوع الفقراء في فخ القبول بالأمر الواقع، والسعي المستمر لتصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروات (xviii).

كما يشير علي الشخبي إلى أن هذا المفهوم يدور حول تحقيق المساواة في التعليم ومن ثم إعادة بناء النظام التعليمي على أساس أن يحقق فرصاً تعليمية لأكبر عدد ممكن من الناس، دون النظر إلى عنصر، أولون، أو جنس، أولغة، أو دين، أو موقع جغرافي، وأي تمييز اقتصادي أو اجتماعي حيث يرفض تماماً التمييز بكل صوره وأشكاله،

فهو يتضمن أن التعليم حق للجميع بدون قيد أو شرط. ومن هنا أنصب اهتمام المسؤولين في تلبية الطلب المتزايد على التعليم المدرسي، دون إدراج نوعية التعليم المقدم في عداد الأولويات، فكان التكسد الطلابي، وكانت الأساليب التي تكرس القهر، والإحساس بالاغتراب وزادت معدلات الهدر التعليمي وما يمثله من رسوب وتسرب، وهذه المشكلات جميعها أصبحت تشكل الآن عقبات كبرى أمام توفير تعليم أفضل. ومن هنا مفهوم التعليم من أجل التميز، فلم يعد تكافؤ الفرص يعني المساواة بين الأفراد في الحصول على فرص التعليم فقط، بل يعني إتاحة الفرص لجميع الأفراد للتميز نتيجة التعليم.

(xix).

وكذلك تناولت دراسة أسماء البدوي إلى أن تكافؤ الفرص يحدث حين تكون النتائج وأولمخرجات التي يحققها الأفراد نابعة من قدراتهم والجهود التي يبذلونها، وليس بسبب ظروف خارجية عن إرادتهم، فإذا كانت ظروف الأفراد المحددة سلفاً، مثل النوع، والعرق، ومحل الإقامة، ومستوى تعليم الوالدين، ودخل الأسرة، هي التي تحدد الإنجاز الذي يحققه الأفراد، إذاً فليس هناك تكافؤ في الفرص. ومن المفيد في هذا الصدد أن نفرق بين تكافؤ الفرص وتكافؤ النتائج وأولمخرجات. فتكافؤ النتائج يعني أن الجميع يتمتعون بنفس النتائج فمثلاً يحصل كل فرد على نفس المجموع في امتحان ما أو يحصل الجميع على نفس المستوى التعليمي. وذلك ليس مستحباً، حيث يحووافز تحقيق إنجاز فردي، فضلاً عن أن هذا الأمر ليس ممكناً من الناحية العملية. أما تكافؤ الفرص فيعني أن الأفراد قد يحققون مجاميع مختلفة ومستويات تعليمية مختلفة، ولكن تكون هذه الاختلافات نابعة فقط من مجهودهم وقدراتهم الفطرية، وليس بسبب ظروف خارجية عن إرادتهم.

(xx).

كما أن مفهوم التكافؤ لا يعنى التماثل على الإطلاق، أى أن تكون فرص التعليم التي تتاح لكل فرد هي نفس الفرص التي تتاح لأي فرد آخر في نوعها ومداها ومقتضياتها، وإنما يعنى هذا التكافؤ أن تتاح للتلاميذ أن يبدعوا فرصهم التعليمية من خط واحد، وأن يتم تقدمهم ونموهم بعد ذلك حسب جهودهم في التحصيل وطاقاتهم على النمو، بمعنى أن يتاح لأرباب القدرة المتشابهة بصرف النظر عن انتمائهم الطبقي أووسطهم الاجتماعي أوبيئتهم الجغرافية أن يتمتعوا بنفس الفرص من التعليم في مضمونه ومداره. حيث يستند مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية على مسلمة أساسية مؤداها: أن الفرص التعليمية لا تعني التعليم في المدارس على إختلاف أنواعها فقط، وإنما تشمل أيضاً ألوان البرامج التعليمية المنظمة وأنواع التدريب في أثناء العمل أو قبله من كل تلك النشاطات التربوية. وإن تكافؤ الفرص التعليمية معناه أن يجد كل فرد في المجتمع

الفرصة في أن يتلقى لون التعليم يتناسب مع مواهبه واستعداداته وقدراته وميوله، ولا يرده عن ذلك حائل من مال أو جاه أو جنس أو دين (XXI).

ووما سبق يتضح أن قضية تكافؤ الفرص التعليمية تعد من القضايا القديمة والمتجددة باستمرار، فهي إن كانت ترتبط بحق الإنسان في التعليم باعتباره حقاً من حقوقه الأساسية، غير أن مفهوم وأبعاد تكافؤ الفرص التعليمية نفسه يتطور باستمرار، ويتطلب تغييرات في نظم التعليم اختلفت الآراء والتفسيرات حول معنى تكافؤ الفرص التعليمية، نظراً لتعدد جوانبه وإبعاده، كما قد يرجع هذا الاختلاف إلى ارتباط هذا المبدأ بالفلسفة الخاصة بكل دولة، وأبطنية النظام السياسي بها، هذا بالإضافة إلى أن هذا المبدأ أقرب إلى النظرية منه إلى وصف واقع حقيقي، فتكافؤ الفرص التعليمية لا يقصد وصف حالة حقيقية وإنما ما يجب أن يكون.

كما يتضح، أن تكافؤ الفرص التعليمية يعني أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة متكافئة مع غيره في الالتحاق بالتعليم - النظامي وغير النظامي وكل ألوان التربية غير المقصودة - والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته واستعداداته العقلية وميوله وجهده الذاتي، وأن يحصل على نصيب متكافئ من الخدمات التعليمية التي تقدمها حكومته، وألا يعوقه أي عامل خارجي من الحصول على هذه الفرصة سواء تعلق العامل بظروف التعليم الداخلية أم تعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأسرية في المجتمع ككل وكذا حقه في الحصول على فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة الجامعية الحاصل عليها.

كما يتضح التداخل بين استخدام مفهوم المساواة والتكافؤ كمفاهيم مرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، بمعنى أن معالجة مشكلة عدم العدالة في التعليم يتم معالجتها من خلال تحقيق مفهوم المساواة في التعليم كشرط أولي للحصول على الفرص المتكافئة والتمكين الفعلي من الاستفادة من هذه الفرص، أي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. فإن حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حقه في تعليم عالي الجودة على نحو متساو ومتكافئ بين جميع أفراد المجتمع ربما يكون أهم العوامل التي تؤدي إلى تعميق المساواة والعدالة الاجتماعية في هذا المجتمع. وعلى العكس فإن عدم تكافؤ الفرص في التعليم، ووجود مستويات وطبقات متفاوتة في جودة التعليم، يؤديان إلى التفاوت في اكتساب مهارات العمل وفي فرص الحصول على وظائف لائقة، ومن ثم فإنه يكرس اللامساواة والتمييز ويعيد إنتاج نفس النظام الطبقي المصمت.

وما تم عرضه من خلال مفهوم تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في التعليم يستدعيان توافرها وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها وقبولها وقدرتها على التكيف. وفي حين أن حقوق تكافؤ الفرص تنطبق على الجميع.

فإن العدالة الاجتماعية تنظر في الفئات المهمشة من الناس في المجتمع من خلال الاعتراف بالعيوب السابقة ووجود الحواجز الهيكلية المتضمنة في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يديم التمييز. مما يؤثر سلباً على الفئة المحرومة في المجتمع.

كما يمكننا هنا الإشارة إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية، ومهما تعددت الآراء حول علاقته بالمساواة والتكافؤ في الفرص، فلا بد وأن نتوقف أمام نظام التعليم بكل ما يحمله من فرص تتطلب أساساً فتح باب التعليم على مصراعيه أمام الجميع وتأهيلهم من خلاله الاستمرار في التعليم، فمجتمع المعرفة بكل متطلباته ومميزاته يضع التعليم في موقع له أهميته والذي يتطلب من المجتمع ألا يضع الحدود، ولا السدود، ولا الفكر الطبقي، الذي يحاصر الفقراء ويستبعدهم، ويقصيه في تعليم أقل نوعية ولا يؤهل إلا للبطالة، وينتشر الجهل والخوف والمرض.

فتكافؤ الفرص والمساواة شرطان من شروط تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم في المجتمع ككل. أي أنهم درجة من درجات العدالة التربوية.

ثانياً - جودة التعليم:

لقد بدأ مفهوم جودة التعليم في الوضوح مع بداية برنامج تحسين التعليم الأساسي الممول جزئياً من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وازداد لمعاناً مع بداية الألفية الجديدة، معتمداً على ركيزة أساسية للجودة التعليمية وهي إعلان المعايير القومية للتعليم في مصر عام 2003 وانطلاقاً من المعايير القومية تم طرح مفهوم الإصلاح المتمركز على المدرسة في عام 2004 من خلال عدد من المشروعات التجريبية. إلى أن أنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، كما أنشئت إدارة للجودة بديوان وزارة التربية والتعليم تتبعها إدارات مناظرة على مستوى المديرية والإدارات التعليمية، هذا وقد تم تأهيل وإعداد ما يقرب من ثلاثة آلاف مدرسة. وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية، تطور نظام التعليم في مصر في نقلات تاريخية محددة من الإتاحة، ثم الجودة، وإدارة النظم إلا أن الجودة الآن تقع في بؤرة التركيز لتطوير العملية التعليمية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين الجودة والإتاحة هوفصل نظري من أجل التحليل وتخصيص الموارد، فالإتاحة بدون جودة لا تعني كثيراً من المنظور التربوي (xxii).

تتعاون يونيسف مصر مع الشركاء لتطوير النظم التعليمية التي تقدم لأطفال مصر المحرومين فرص تعلم تغير حياتهم وحياة أطفالهم، حيث تعمل يونيسف حالياً على تعزيز إجراءاتها من خلال استخدام منهج "المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة"، والذي يضمن وصول المزيد من الأطفال المهمشين لفرص تعليمية جيدة، رسمية وغير رسمية، مرتبطة بتمكينهم المعرفي والاجتماعي والاقتصادي. فمنذ ١٩٩٢، تدعم يونيسف وزارة التربية والتعليم في دعم حصول الأطفال الأكثر حرماناً وتهميشاً على فرصة التعليم، وذلك عبر اعتماد وتوسيع نطاق نموذج التعليم المجتمعي (XXIII).

كما أن أحد المشروعات الدولية المنفذة في مصر بين عامي ٢٠٠٨م - ٢٠١٣م، من قبل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. أوضحت أن عدد الفتيات اللواتي لا يرتدن المدرسة في عمر ٦: ١٠ سنوات أكثر من نصف مليون فتاة، والظروف العائلية حثمت ازدياد تغيب الفتيات ممن تعول أسرهن. وتضمن المشروع توفير التدريب والدعم التقني بشكل مباشر وتجهيز قاعات التدريس وتزويد المدارس بمعدات تكنولوجيا المعلومات في أربع محافظات من صعيد مصر. ثم تطوّر لاحقاً ليركز على القراءة في الصفوف الأولى، بالإضافة إلى المساعدة التقنية للأجهزة المركزية واللا مركزية في وزارة التعليم. وتمثلت أهداف التدخل الممتد على خمس سنوات بما يلي (XXIV):

- زيادة التحاق الفتيات بالتعليم الجيد في المناطق النائية والمحرومة في صعيد مصر.
- تحسين نوعية التعليم والتعلم في المدارس والإدارات المتخصصة.
- النهوض بإدارة المدارس والحكم فيها.

ثالثاً - الإتاحة:

تمكنت مصر من خلال الدعم والتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية من مواجهة العجز والقصور فيما يتعلق بالإتاحة، وتوفير فرص الحصول على التعليم؛ خاصة في المناطق المحرومة والنائية والتي تقل فيها الإمكانات والبنية التحتية اللازمة لضمان سير وجودة العملية التعليمية، ومن ذلك ما يلي (XXV):

• **مدارس الفصل الواحد:** وهي مدارس لا نمطية أنشئت في عدد من المحافظات، وتتمتع بالبلا مركزية في عدة أمور، منها: تخطيط المناهج، وتوزيع اليوم الدراسي، وتجمع بين التعليم الأكاديمي والتربية المهنية للفتيات المتسربات من التعليم. ويلتحق بها الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالتعليم أوتسربوا منه. وهي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينيات وتعرف بمدارس "الفرصة الثانية" وتمت بمساعدة منظمة اليونيسف ووزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المحلي. وتوجد في المناطق

محدودة السكان والمحرومة من وجود المدارس، وتتميز بنظام مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل. ويبلغ عددها ٣.١٦٢ مدرسة، وتضم ٦١.٢٧٠ طالباً، منهم ٦٣٥٦ تلميذاً، و٥٤.٩١٤ تلميذة بنسبة ٩٠% من البنات، ومتوسط كثافة ١٩ طالباً لكل فصل.

• **مدارس المجتمع:** وهي مدارس أنشئت بالجهود الذاتية للأهالي في المناطق النائية تحت إشراف هيئة اليونيسيف، وتتمتع هذه المدارس بدرجة من الاستقلالية في عدة أمور منها: التخطيط، والإدارة، وتعيين المعلمين، والتمويل، ودور مهم لمجالس أولياء الأمور. ونهج مدرسة المجتمع يدفع المتعلمين من خلال أساليب تعليمية متنوعة؛ إذ يجب أن يكون لديهم رأي في تحديد ما يجري في الفصول الدراسية، وأن التعليم لا يتطلب معلماً بشكل دائم، وأنه يحدث في المدرسة فقط؛ فالتعلم الذاتي يؤدي إلى التعلم مدى الحياة. وهي تنظر للمجتمع نظرة أكثر شمولية؛ إذ المدرسة بأكملها هي مجتمع من المتعلمين والمعلمين، ويمكن للبالغين التعلم من الأطفال، ويمكن للأطفال أن يتعلموا من بعضهم، وتقدم مدارس المجتمع مستوى تعليمياً معادلاً لحلقة التعليم الابتدائي، ويبلغ عددها ٤١٧ مدرسة تضم ٤.٢٤٩ تلميذاً، و٧.١٦٩ تلميذة بنسبة ٣٦% من البنات وكثافة ٢٧ تلميذاً في الفصل.

• **المدارس الصديقة للفتيات:** والهدف منها هو تقديم تعليم ذو جودة عالية ومناسب ومرن. تستهدف هذه المدارس بشكل أساسي البنات اللاتي لم يلتحقن أو لم يرغبن في الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو اللاتي تسرين من التعليم. وتكيف المدارس نفسها مع الضروريات المحلية وتقبل البنات في سن من (٦-١٤ عاماً). والأولى تكون للأطفال الأكبر سناً وخصوصاً البنات، وتدرس الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٨ سنوات و١٤ سنة مواضيع مختلفة من المناهج الدراسية الابتدائية وفقاً لمستواهن الشخصي، وتدرس الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٦ سنوات و١٤ سنة مواداً دراسية في المناهج الدراسية الابتدائية تتكيف مع احتياجاتهن البيئية. ويُسمح بالتحاق الذكور بنسبة لا تتجاوز ٢٥%. ويبلغ عددها ٩٤٥ مدرسة، تضم ٢٣.٢٠٣ طالب، منهم ٤.٠٤١ طالباً، و١٩.١٦٢ طالبة بنسبة ٨٣% للبنات، ومتوسط كثافة ٢٥ طالباً لكل فصل.

• **مدارس أطفال الشوارع:** ويبلغ عددها ٣٤ مدرسة تخدم ٣.٢٩٩ تلميذاً. والمدارس الصغيرة: من خلال هيئات خدمة تنمية المجتمع وعددها ٤٦ مدرسة، ومبادرة المدارس الجديدة: وتتكون من ٧٠ مدرسة وتضم ٧٧٠ فصلاً و ١٧٠ فصلاً متعدد المستويات لخدمة ٣٠.٠٠٠ طالب.

وعلى الرغم من الجهود والمشروعات التي تم طرحها بعض منها في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم إلى هناك العديد من المشكلات والتحديات التي تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم على النحو المنشود حيث يمكن حصر بعض المشكلات وأوجه القصور في تحقيق العدالة في التعليم في مصر ومنها:

- لا تزال نسبة كبيرة من الأطفال لا يلتحقون بالمدارس. وفي عام ٢٠٠٦، لم يلتحق قط نحو ٢٦% من البنات و ١٦% من البنين بالمدارس. وكانت نسبة الأطفال غير المسجلين أعلى في المناطق الريفية (٣٤%) في المناطق الريفية الشمالية، ٢٤% في ريف صعيد مصر)، مقابل ١٠% في المناطق الحضرية، وقد أكد على ذلك تقرير التعليم الوطني ٢٠١٤م أنه لا تزال هناك مناطق كاملة محرومة من التعليم، وكذلك نسبة عالية من التسرب التعليمي ناتجة عن ارتفاع نسبة الفقر (xxvi).

- بلغت نسبة الطلاب بالمرحلة الابتدائية والذين لا يجيدون القراءة والكتابة ٣٠% من إجمالي عدد الطلاب في هذه المرحلة بينما تجيدها النسبة المتبقية (٧٠%) بشكل مقبول. وهذه الظاهرة تعد إحدى سلبيات التعليم الحكومي على وجه الخصوص، حيث لا يوجد اهتمام بالغ بجودة التعليم، وبالتالي تكون النتيجة هي أن الكثير من التلاميذ لا يجيدون القراءة أو الكتابة ومع ذلك ينجحون ويجتازون المراحل التعليمية وهم في الحقيقة أميون (xxvii).

- انخفاض معدلات إتمام التعليم الأساسي من جانب البنات عمومًا، والطلاب الريفيين ذكورًا وإناثًا على السواء ممن يلتحقون بالتعليم. وجاءت حالات التسرب في المرحلتين الابتدائية والإعدادية من جميع المناطق، وغالبيتها من الآباء الأقل تعليمًا. ومن ناحية أخرى، انخفض عدد الأطفال الذين كان والداهم يحصلون على تعليم ثانوي أو جامعي. ويؤكد ذلك أنه على الرغم من ارتفاع التحصيل العام، فإن عدم المساواة في فرص التعليم لا يزال قائمًا، وقد بلغت النسبة وفق الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠١٤ أن نسبة الرسوب في المرحلة الابتدائية حوالي ٥.٨%، ووفي المرحلة الإعدادية ١١.٢% (xxviii).

كما أشارت الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤م إلى بعض أوجه القصور في العدالة، ومن

ذلك (xxix):

- ضعف الإتاحة والإعداد المبكر للتعليم في مرحلة رياض الأطفال ومحدودية انتشارها.
- نقص الإتاحة والاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي.
- مشكلات التسرب، والرسوب، والغياب، والغش في مرحلة التعليم الأساسي.

- مشكلات الأبنية التعليمية وانعكاساتها على الأداء التعليمي، مثل: كثافة الفصول، الفترات الدراسية.
- ما زال معدل القيد في رياض الأطفال بعيداً عما تم استهدافه في الخطة الإستراتيجية (٢٠٠٧م - ٢٠١٢م)؛ فهناك نقص كبير في قاعات رياض الأطفال، وما تستلزمه من كوادر مدربة، وهو ما يتطلب دعم مجتمعي لتدبير الموارد اللازمة، وكذلك تنشيط الطلب من خلال التوعية بأهمية مرحلة رياض الأطفال وخاصة في المناطق الريفية.
- يوجد نسبة ٥% تقريباً من الأطفال سن ٦ سنوات لم يلتحقوا بالصف الأول الابتدائي للعام ٢٠١٢م - ٢٠١٣م، وقد يرجع ذلك لعدم قدرة النظام للوصول لجميع الأطفال في سن ٦ سنوات وعدم امتلاكه لعوامل الجذب اللازمة، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل عدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم، أو قد تفضل الأسرة إبقاء الطفل خارج التعليم ليقوم ببعض الأعمال التي توفر دخل يعين الأسرة، أو نتيجة لعدم توافر عوامل الأمن، مما يجعل بعض الأسر ترفض إرسال أطفالها للتعليم وخاصة البنات.
- ما زالت هناك فجوة على المستوى الاقتصادي في استكمال إتاحة التعليم الإعدادي للطلاب، فحوالي ٢٠% فقط من أطفال الشريحة الأفقر بالمجتمع تلتحق بالتعليم الإعدادي، بينما يلتحق ٨٠% من أطفال الأسر الغنية والمتوسطة.
- عدم كفاية التغذية المدرسية لتغطية جميع المراحل التعليمية وعدد أيام السنة الدراسية.
- الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية تبدو عميقة جداً؛ فمتوسط دخل الفرد في الحضر أعلى بنسبة ٦٧% من متوسط دخل الفرد الريفي، ويعيش الأغنياء في الحضر، ويتمتعون بدخول عالية، وتزيد بشكل مطرد على عكس الريف من ذوي السكان الأقل دخلاً، وهذه الفجوة بين الحضر والريف تساهم بقوة في عدم المساواة بشكل عام. كما توجد بعض المحافظات المختلطة التي تجمع بين الريف والحضر وتقل فيها نسبة الفروق في الدخل إلى ٤١% بدلاً من ٦٧%. هذا إضافة إلى الترابط بين حجم السكان وعدم المساواة فيما عدا المناطق الحضرية والريفية (XXX).
- وقد أكدت دراسة محمد سكران إلى أن التعليم المصري كان ولا زال يحمل بذور الطبقية بل لم تعد الثنائية التي تحدث عنها البعض من ملامح التعليم المصري فقط حيث وجد تعليم ديني وآخر مدني منذ أيام محمد علي، ولكن ظهرت العديد من النوعيات إضافة إلى هذا عام وفني، خاص، وحكومي، ودولي، ومؤسسات جامعية أجنبية، ثم نقل لنظم دول أخرى أخيراً مثل المدارس اليابانية، وغيرها مما أدت وتؤدي إلى الطبقية والانقسام والازدواجية في الثقافة والشخصية المصرية، حتي أصبح التعليم تجارة رابحة

لبعض الذين يحاولون استغلال أغلى ما نملك من أجل الحصول على كسب سريع. ولم تقف هذه التجارة الرابحة عند حد الدروس الخصوصية، وإنما امتدت للمعاهد والجامعات الخاصة، نتاج عهود الفساد والافساد، والثراء الفاحش للاغنياء، على حساب الأغلبية التي تعاني الفقر والقهر (XXXi).

ومن ثم فالنظام الحالي لا يحقق أهدافه المتمثلة في توفير التعليم العادل والكافي لجميع الطلاب. وقد ساهم فشل نظام التعليم العام في توفير التعليم الجيد للشباب بشكل عادل في الشعور بالظلم الاجتماعي الذي تم التعبير عنه في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، والتي كان شعارها (عيش - حرية - عدالة اجتماعية) كما أن محاولات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم من خلال الاستثمارات التعليمية الإضافية هي بلا جدوى، ومن الجدير بالذكر أن أوجه عدم المساواة في التعليم لا تؤثر فقط على التعليم؛ بل تحد من حقوق الإنسان، وتمنع التنمية المنصفة لقدرات الأفراد، وتعوق العدالة الاجتماعية في المجتمع؛ لأن المشاكل داخل نظام التعليم معقدة، ولا يمكن لأي سياسة منفردة أن تعالجها جميعاً.

لذلك يتم استعراض مفهوم العدالة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في التعليم في الاتجاهات التربوية المعاصرة المختلفة للوصول إلى الأصول الفكرية لمفهوم العدالة الاجتماعية وبلورة مفهوم يناسب الحالة المصرية. وهوما يتم تناوله في المحور الثاني والثالث من هذا الفصل.

المحور الثاني - خصائص مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم من منظور الاتجاهات الفكرية المختلفة:

العدالة الاجتماعية والتعليم في الفلسفة الماركسية:

وضع الفلسفة الماركسية كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م) وفريدريك أنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥م) وساهم لينين (١٨٧٠-١٩٢٤م) بقسط بارز في تطورها. وقد ولدتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية المناسبة في ذلك الوقت فجاءت كنتيجة للتطور التاريخي معتمدة على مقدمات علمية وفلسفية معينة، فعند منتصف القرن التاسع عشر كانت الرأسمالية قد حلت محل الإقطاع، كما أنها أوجدت البروليتاريا التي دخلت في صراع مع الطبقة المالكة لقوى الإنتاج وأدواته، وهي الطبقة البرجوازية مطالبة بظروف حياة أفضل وأجور أعلى ويوم عمل أقصر، مما دعا "ماركس وأنجلز" إلى وضع الفلسفة الماركسية المتمثلة في (المادية الجدلية، والمادية التاريخية) كنظرية ثورية لتحقيق مطالب القوى المضطهدة في المجتمعات البشرية (XXXii).

ومن أبرز سمات الفلسفة الماركسية في العدالة هو التوزيع العادل للثروة والدخل فلا يجوز السماح بأي تمييز بين جميع الأفراد في المجتمع بمعنى المساواة بين جميع الأفراد، ففي الرأسمالية الربح العائد يكون لأصحاب العمل فهم يمتلكون عائد الأرباح المالية مما يؤدي إلى دفع الطبقة العاملة إلى الفقر المدقع والحرمان. ففي مثل هذا النظام لا يمكن أن تكون هناك عدالة كما وصفه الماركسيين بمنتهى الظلم، فإقامة العدل تتمثل في إلغاء الرأسمالية وإنشاء الشيوعية وإقامة مجتمع جديد قائم على العدل من خلال إعادة توزيع السلع والخدمات، فمن غير الأخلاقي كما وصفه ماركس "هوجرمان أفراد المجتمع من حصتهم المشروعة في الثروة والدخل والسلع الأساسية وغير ذلك من أشكال الخدمات كما يفعل النظام الرأسمالي الاستغلالي" فبذلك تعد السمة الأساسية للعدالة داخل المجتمع الاشتراكي هي ملكية وسائل الإنتاج وستبدأ العدالة التوزيعية رحلتها الجديدة فسوف يتم إلغاء الملكية الخاصة والاستغلال إلى الملكية العامة للمجتمع بأسره، فسيكون العمال هم أصحاب مصادر الإنتاج (xxxiii).

ومن الأسس الأخلاقية والسياسية والاقتصادية المميزة لنظرية ماركس حول العدالة الاجتماعية في كتاباته المبكرة والمتأخرة أنه يرفض آراء العدالة في الليبرالية وإصلاح الاشتراكية القائمة على الحقوق القانونية والتوزيع العادل من خلال تحقيق التوازن بين الفلسفة اليونانية القديمة والاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر. حيث استطاع ماركس دمج القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية، فقد حاول أن يبني رؤية كلاسيكية للحكم الذاتي للشعب، من قبل الناس (xxxiv).

وتنظر الماركسية إلى العدالة الاجتماعية من خلال (xxxv):

- تقتصر هذه النظرة على المساواة في ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الثروة من خلال إلغاء الملكية الفردية والطبقية في المجتمع. فالماركسية تصورت أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق إلا في المجتمع الاشتراكي وتطبيق نظام الأجور على قاعدة (من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته).
- وقد أوضحت الماركسية مفهوم العدل في علاقته بالحاجات الحيوية للتطور الاجتماعي الطبيعي.
- وترتبط الأخلاق الماركسية بين مفهوم العدل وفكرة تحرير المجتمع من الاستغلال، ويبلغ العدل ذروته في المجتمع الشيوعي الذي تختفي فيه آثار الفروق الاجتماعية والاقتصادية.

- تتلخص الماركسية والعدالة الاجتماعية في العمل على تحقيق المساواة التامة بين العاملين في الدولة، فهم في مجموعهم يمثلون وسائل الإنتاج ويستحقون الدخل الذي يتحقق من وراء النشاط الإنتاجي بلا تفرقة فهذه هي العدالة المثلى الماركسية. ويرى ماركس أن العامل الذي يريد البقاء على قيد الحياة وينتج لعائلته ليس له خيار حقيقي في مجتمع رأسمالي، بل في إنتاج الثروة لهؤلاء الرأسماليين الذين يحدث لهم السيطرة على وسائل الإنتاج. فقد أدان هذا الوضع باعتباره من أشكال الاستغلال، وهو أحد الأسباب التي دفعت الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية، فاعتقد أنه سيضع نهاية للظلم الطبقي (xxxvi).

وهكذا، اعترض ماركس على عدم المساواة الاقتصادية الصارخة بين الطبقات الاجتماعية التي تميز النمط الرأسمالي للإنتاج على أسس لا يمكن تمييزها أساساً عن العدالة الاجتماعية وفي الوقت نفسه أعرب عن قلقه من استخدام مفاهيم معينة للعدالة لتوفير غطاء إيديولوجي للوضع الراهن.

لقد وضعت آراء ماركس وأنجلز ولينين الأساس الأول الذي قامت عليه التربية الاشتراكية، محاولين وضع أسس تربية الإنسان الجديد، وتنظيم المدرسة الجديدة (إنسان ومدرسة المجتمع الاشتراكي) والمتمثلة في تنمية الروح الجماعية وتشجيع الخدمة الاجتماعية وتضحية المصالح الفردية في سبيل مصلحة المجتمع ككل، وإزالة الفوارق بين الناس وتحقيق ديمقراطية التعليم من خلال سيطرة الدولة على التربية والتعليم، ومن ثم إعداد أفراد المجتمع لتحقيق أهداف الدولة، وتحقيق المساواة بين القوميات، ومحاربة العنصرية والنزعات العرقية وإبعاد المعتقدات الدينية عن الفكر الاجتماعي في المدرسة والمجتمع معاً، وإعطاء العمل النافع اجتماعياً أهمية بالغة، فعن طريقه يتكامل عمل المدرسة مع الحياة ويصبح ذا معنى وأهمية.

وانطلاقاً من فكرة التنمية المتكاملة للشخصية تحدد الفلسفة التربوية الماركسية الجوانب الأساسية للعملية التربوية في التربية العقلية والبدنية والتعليم المهني، ومن واجبات المدرسة تحقيقها، هذا بالإضافة إلى إعداد الجيل الصاعد للعمل الإنتاجي من خلال ما يلي (xxxvii) :

١- ربط التعليم بالعمل الإنتاجي، وربط العمل العقلي بالعمل اليدوي. إن ربط التعليم بالعمل اليدوي وبخاصة في مجال التربية البدنية يساعد على النمو المتكامل للتلاميذ، كذلك يعطي العمل اليدوي نوعاً من الراحة النفسية للدراسين، ويحفزهم على الدراسة، وبذل الجهد اللازم، وتنمية الاحترام، والاهتمام بالعمل الذي له منفعة اجتماعية.

٢- التوجيه القومي للتعليم وفقاً لسياسة الدولة والمساواة بين القوميات والأجناس، وأن التعليم بكل أنواعه ومستوياته تعليم تابع للدولة انطلاقاً من الإيمان بعدم طبقيّة التعليم (xxxviii).

٣- توفير تعليم مجاني وإلزامي، والعمل باستمرار على تطويره، مع تنمية وتطوير التعليم المهني القائم على التنوع، والذي يعطي للعامل مرونة متعددة الجوانب ويحقق تكيفه مع متطلبات العمل المتغيرة ويمده بالمبادئ الأساسية لكل عمليات الانتاج.

٤- فتح أبواب التعليم العالي للجميع وبخاصة العمال.

٥- عدم الفصل بين التعليم والتربية، وإعطاء الاهتمام للتربية الأخلاقية؛ باعتبارها جانباً مهماً من جوانب الوعي الاجتماعي.

٦- تشجيع وسائل التعليم الذاتي مع الاهتمام بالتربية البدنية والجمالية.

٧- إنشاء مؤسسات تربوية للأطفال قبل سن المدرسة؛ للتخفيف من أعباء المرأة، وتحسين تربية الأطفال.

٨- الإيمان بقدرة التربية على تغيير وتشكيل الطبيعة الإنسانية عن طريق العمل الاجتماعي المنتج (xxxix).

ومما سبق يتضح، أن العدالة الاجتماعية في الفلسفة الماركسية تركز على التربية العقلية، فتعدها من أهم الجوانب الأساسية للعملية التربوية، من أجل بناء إنسان جديد للمجتمع، إضافة إلى التركيز على المساواة بين الجنسين في فرص التعليم؛ فالأولاد والبنات يتعلمون في مدارس واحدة، ويدرسون برامج واحدة.

العدالة الاجتماعية والتعليم في الليبرالية:

بدأت الليبرالية كمذهب في أواخر القرن الثامن عشر كحركة تجاه الحكومة الذاتية وبعيداً عن الأرستقراطية، تضمنت أفكار الحكم الذاتي، وصدارة الفرد والأمة في مقابل العائلة والدولة كالوحدات الأساسية للقانون والسياسة والاقتصاد.

شهدت الليبرالية من حيث وجودها النظري والفلسفي تباينات تصل أحياناً إلى درجة الاختلاف الشديد بين الرؤى، فالفكر الليبرالي عند جون لوك (John Locke) يتميز عن ليبرالية ماديسون (Madison)، وليبرالية فريدريك هايك (Frederick Hayek) تختلف عن ليبرالية توكفيل (Tocqueville) والليبرالية بمنظورها التحرري الإطلاقي مع فريدمان (Friedman) أو بوشانان (Buchanan) أونوزيك (Nozek) تختلف بل تناقض الليبرالية بمنظورها الكينزي (xi).

فيمكن تعريف الليبرالية على أنها: فلسفة اقتصادية وسياسية، تركز على أولوية الفرد بوصفه كائناً حراً؛ فمقولة الحرية هي المقولة المركزية التي يحرص المذهب الليبرالي

على إبرازها في تحديد ذاته، ونقد مخالف؛ وكأنه هو وحده الذي ينزع نحو الحرية ويحلم بتجسيدها (xli).

فالليبرالية من الناحية الفكرية تعني حرية الاعتقاد والتفكير والتعبير. ومن الناحية الاقتصادية تعني حرية الملكية الشخصية، وحرية الفعل الاقتصادي المنتظم وفق قانون السوق؛ وعلى المستوى السياسي تعني حرية التجمع وتأسيس الأحزاب، واختيار السلطة. وهكذا نلاحظ أن مقولة الحرية لا تشكل فقط مبدأً من جملة مبادئ، بل هي مرتكزة لتأسيس غيرها من المبادئ (xlii).

تدور القضية المركزية للفكر الليبرالي حول الولاء للفرد والرغبة في إقامة مجتمع يستطيع الناس فيه تحقيق مصالحهم والوصول إلى حالة الإشباع. ويعتقد الليبراليون أن البشر أولاً وقبل كل شيء أفراد يمتازون بالعقل ويقضي ذلك أن كل فرد ينبغي أن يتمتع بأقصى حرية ممكنة بالتناغم مع حرية مماثلة للجميع. ورغم أن الأفراد لهم الأحقية في حقوق قانونية وسياسية متساوية. فإنه ينبغي مكافأتهم وفق مواهبهم واستعدادهم للعمل. ويجرى تنظيم المجتمعات الليبرالية حول هذين المبدأين التوأمين، الدستورية والإجماع، الموضوعين بقصد حماية المواطنين من خطر حكومة الطغيان (xliii).

تتصل العدالة في الليبرالية بإعطاء كل شخص ما يستحقه. وتشير الفكرة الضيقة للعدالة الاجتماعية إلى توزيع المكافآت والمنافع المادية في المجتمع، مثل الأجور والأرباح والمساكن والرعاية الطبية وخدمات الرفاه وما إلى ذلك. وتقوم النظرية الليبرالية للعدالة على الاعتقاد في المساواة بصور متنوعة كما يلي (xliv):

- تستلزم الفردية بالمساواة الأساسية؛ فينظر للبشر على أنهم متساوون بمعنى أن كل فرد له نفس القيمة المعنوية للآخرين، وهي فكرة أساسية في مفهوم الحقوق الطبيعية لحقوق الإنسان.
- تستدعي المساواة الأساسية الإيمان بالمساواة الرسمية وهي فكرة أن الأفراد ينبغي أن يتمتعوا بنفس المركز القانوني في المجتمع، وبخاصة فيما يتعلق بتوزيع الحقوق. ونتيجة لذلك، يرفض الليبراليون بقوة أي ميزات اجتماعية يتمتع بها بعض الناس ويحرم منها آخرون على أساس بعض العوامل، مثل: النوع، والعرق واللون والفكر والدين والخلفية الاجتماعية. فلا ينبغي أن تخصص الحقوق لطبقة معينة من الأشخاص كالرجال أو البيض أو المسيحيين أو الأثرياء وبهذا المعنى تكون الليبرالية عمياء تجاه الاختلاف. وتعد أهم أشكال المساواة الرسمية هي المساواة القانونية والمساواة السياسية، وتركز الأولى على المساواة أمام القانون وتشدد على ألا يكون لكل العوامل غير القانونية أي صلة بالعملية القانونية لصنع القرار. أما الثانية فتتجسد

في فكرة صوت واحد لكل شخص، وصوت واحد وقيمة واحدة وتؤسس الالتزام الليبرالي بالديمقراطية.

- يشترك الليبراليون في الاعتقاد بتكافؤ الفرص بحيث يكون لكل الأفراد جميعًا نفس الحقوق في المجتمع. ولا يعني هذا القول بأنه ينبغي أن تكون هناك المساواة في الناتج أو المكافأة، وأن أحوال المعيشة والظروف الاجتماعية يتعين أن تكون نفسها بالنسبة للجميع؛ إذ يعتقد الليبراليون أن المساواة الاجتماعية غير مرغوب فيها بسبب أن الناس لم يولدوا متماثلين، بل يمتلكون مواهب ومهارات مختلفة، وبعضهم على استعداد للعمل بجدية أكثر من الآخرين.

وفي داخل الأيدولوجيا الليبرالية نشأت الليبرالية الاجتماعية حيث دافع الليبراليين

المحدثين عن مجموعة من القضايا التي يمكن طرحها كالآتي (xiv):

- قضية الرفاه الاجتماعي يدافع الليبراليون المحدثون عن الرفاه على أساس تكافؤ الفرص فلوحدث أن هناك أفراد أو جماعات معينة تعرضت للحرمان بسبب الظروف الاجتماعية، تقع إذن على عاتق الدولة مسئولية اجتماعية لخفض أو إزالة ذلك الحرمان ولخلق فرص حياة متساوية أو على الأقل أكثر مساواة. وهكذا اكتسب المواطنون قدرًا من حقوق الرفاه أو الحقوق الاجتماعية كحق العمل وحق التعليم وحق الحصول على مسكن ملائم. حيث تطورت الليبرالية الاجتماعية بدرجة أكبر في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور ما يسمى الليبرالية الاشتراكية الديمقراطية خاصة في كتابات جون راولز.
- تتميز الليبرالية الاشتراكية الديمقراطية بمساندتها للمساواة الاجتماعية النسبية، التي ينظر إليها عادة باعتبارها القيمة المحددة للاشتراكية.
- تجلب سمة المجتمع الليبرالي الأساسية في الاستقلال عن الدولة وأوجه تدخلها الإكراهية، فالمثل الليبرالي الأعلى في الحياة الخاصة لا يقضي بحماية الفرد من المجتمع، بل بمجتمع خال من التدخل السياسي. وربما في هذا ما يثير كثيرًا من الأسئلة عن علاقة الفردي بالاجتماعي في سياق الحرية الليبرالية، ولا سيما أن الطرح الليبرالي، وبخاصة في صيغته الجديدة مع كل من فريدمان وهايك، قد ذهب بعيدًا في إنكار المجتمع، بصفته مقولة موضوعية.
- تدعو الليبرالية الاجتماعية إلى احترام الحرية الفردية والتسامح مع تشديدها على "الحرية الإيجابية" (التي تهتم بقدره الأشخاص على المشاركة في العمل) وتعتبر أن حق العمل وحق أجر مناسب على العمل لا يقل أهمية عن حق التملك حيث تدعم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يسمح بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج مع تنظيم

الدولة للسوق بما يحقق التنافس الاقتصادي العادل وتقليل نسب التضخم وتقليل البطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والضمان الصحي وتوفير متطلبات حقوق الإنسان، وتوظف عناصر من الرأسمالية والاشتراكية معاً لتحقيق موازنة بين الحرية الاقتصادية والمساواة بما يخدم الصالح العام.

• أي أن الليبرالية الاجتماعية تقع بين الليبرالية الكلاسيكية والاشتراكية فهي ترفض الاقتصاد الرأسمالي المطلق الذي لا يحق فيه بنائاً للدولة التدخل في الملكية الخاصة (خلاقاً لليبرالية الكلاسيكية) بينما تقبل بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (خلاقاً للاشتركية) مع دعمها حق الدولة في التدخل لتحقيق مصلحة الأقل انتفاعاً من الحرية الاقتصادية.

مما سبق يمكن القول: إن الفلسفة الليبرالية قدمت مساهمة ملموسة في نظرية العدالة الاجتماعية من خلال مفاهيم كالمساواة في الحصول على الفرص أوالمساواة في القدرات وعلاقة المؤسسات في صورتها المثالية بتطور الواقع ومحاصرة عدم العدالة، مما ساهم بشدة فلسفياً ونظرياً في مواجهة الأفكار التي تقول بأن عدم المساواة نتاج مسئولية الأفراد عن مالهم وبالتالي تبرر الأبنية والسياسات المجحفة اجتماعياً. فتعني المساواة عند الليبرالي أن الأفراد يجب أن يحظوا بفرص متكافئة لتنمية مهاراتهم وقدراتهم غير المتكافئة، فمن الضروري القيام بذلك حتى يصبح للناس حافز لتحقيق قابليتهم ويطوروا مواهبهم التي ولدوا بها.

فبذلك يجمع الليبراليون في المستوى السياسي على ضرورة أن تبقى الدولة على الحياد التام حيال الخصوصيات الاجتماعية الثقافية للمواطنين، عند سن القوانين وجميع مظاهر الإلزام ذي الطابع القصري المميز للدولة. أن الليبرالية، بتأثيراتها في علاقة الدولة بالاقتصاد وعلاقة الدولة بالمجتمع، وحتى في علاقة الدولة بالحياة السياسية والعامه للمواطنين، باتت نهجاً للحياه في جميع مستوياتها، فكان لها الكثير من التأثيرات التي أصابت المجتمع وبنيته هي ذاتها، الأمر الذي أدى إلى حصول الأفراد على هامش كبير من الحرية الاجتماعية.

تمت الدعوة إلى العدالة الاجتماعية في الفلسفة الليبرالية بداية من القرن التاسع عشر من قبل بعض المفكرين، مثل: جون هنري نيومان (John Henry Newman)، وتوماس هكسلي (Thomas Huxley)، وقد عرف السير ويلفريد جريفين (Wilfred Griffin) العدالة الاجتماعية في التعليم الليبرالي على أنها "التعليم من أجل مصلحة الفرد الشخصية وإثرائه الشخصي، مع تعليم القيم" (xlvii).

كما تقوم فكرة العدالة الاجتماعية الليبرالية في التعليم على أن التعليم نظام أو مسار تعليمي مناسب لتكوين إنسان حر (xlvii).

وقد وصفت فلسفة العدالة الاجتماعية الليبرالية في التعليم بأنها: "فلسفة تمكن الأفراد مع المعرفة الواسعة والمهارات القابلة للتحويل، وشعور أقوى من القيم والأخلاق، والمشاركة المدنية عادةً ما تكون عالمية وتعددية في نطاقها، ويمكن أن تتضمن منهجاً للتعليم العام يوفر تعريفاً واسعاً للتخصصات المتعددة وإستراتيجيات التعلم بالإضافة إلى الدراسة المتعمقة في مجال أكاديمي واحد على الأقل (xlviii).

ويجمع التعليم الليبرالي بين تعليم الأدب الإنجليزي والعلوم الإنسانية والفضائل الأخلاقية. كما أن هناك فرق بين مصطلح التعليم الليبرالي بالمعنى الحديث وبين تعليم الفنون الحرة. هذا الأخير يتعامل مع المواد الأكاديمية، في حين أن الأول يتناول مواضيع إيديولوجية على عكس التعليم المهني الذي يعد الطلاب لحياتهم المهنية (xlix). كما يعد التعليم الليبرالي الطلاب للاستفادة من أوقات فراغهم. على سبيل المثال، يهدف التعليم الليبرالي إلى مساعدة الطلاب على أن يكونوا واعين للذات ويدركون تصرفاتهم ودوافعهم. كما يصبح الأفراد أكثر مراعاةً للمعتقدات والتقاليد الأخرى (l).

ومما سبق يمكن أن نشير إلى، أن العدالة الاجتماعية في التعليم الليبرالي تهتم وتعلي من قيمة الحرية لتكوين مواطن حر واعي ومدرك لذاته والعالم المحيط به، كما أنها تركز على مصلحة الفرد الشخصية، ولا يعني ذلك أن نهجها فردي ولكن تعني أن مصلحة الفرد تعطيه قيمته في المجتمع والأعتراف بكامل حقوقه وحرية ليصبح مسئول عن تحقيق أهداف مجتمعه، ومن هنا يمكن الإشارة إلا أن العلاقة بين زيادة الاهتمام بمصلحة الفرد تنعكس على مصلحة المجتمع بشكل طردي، كما أن عدالة فلسفة التعليم الليبرالي تركز على تمكن الأفراد من المعرفة الواسعة والمهارات القابلة للتحويل.

العدالة الاجتماعية والتعليم في الفلسفة الإسلامية:

أثير جدل حول الفلسفة الإسلامية فرأى بعض الكتاب إطلاق اسم "الفلسفة العربية عليها، بينما رأى البعض الآخر أنها ليست عربية اعتقاداً أن فلاسفتها كانوا من أصل غير عربي، لذلك من الأفضل تسميتها " بالفلسفة الإسلامية" ورأى آخرون إنكار وجود مثل هذه الفلسفة مدعين أن أفكار فلاسفتها مستمدة من فلسفات أخرى. وحكم فريق أنها لا تتعدى شرح أفكار "أرسطو". وتجدر الإشارة إلى أن الفلاسفة المسلمين كانوا قد أخذوا عن اليونان إلا أنهم أضافوا أيضاً عناصر مقتبسة من فارس والهند، إلا أن هذا لا يعني أنها كانت صورة طبق الأصل، كما ادعى بعض الكتاب ومنهم "دي بور" De Boer الذي يقول: "وظلت الفلسفة الإسلامية فلسفة انتخابية، عمادها الاقتباس لما ترجم عن

كتب الإغريق". إلا أن هذه الفلسفة الإسلامية أخذت وأعطت إذ أثرت على الفلسفة المسيحية في القرون الوسطى وعملت على بعثها وتوجيهها في الكثير من المسائل والموضوعات. كما أثرت على الفلسفة الأوربية الحديثة عن طريق ما ترجم إلى اللاتينية وعن طريق الفلاسفة المسيحيين في القرون الوسطى، وكانت لها ذاتيتها، وطبع فلاسفتها ما أخذوه بطابع خاص وجعلوه يستجيب لمطالب العصر مما يعد إسهامًا واضحًا في التراث الفكري الإنساني (ii).

وقد احتل مفهوم العدل في الإسلام مكانة مهمة، وقد جعل القرآن الكريم هذا المفهوم في مكانة أساسية، وجعله موضوعًا وأمرًا مركزيًا إلهيًا بوصفه من صفات الله تعالى نفسه. ومنه قوله تعالى: "وَلْيَكْتُوبْ بَيْنَكُمْ بِالْعَدْلِ" (البقرة، آية ٢٢٨) وقوله تعالى: "وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" (النساء، آية ٥٨)، وفي الأحاديث النبوية، يتكرر الأمر بالعدل، مثلما يتكرر النهي عن الظلم والجور، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن عز وجل، وكلتا يديه يمين، الذين يعملون في حكمهم وأهلهم وما ولوا) رواه مسلم. وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، (أمام عادل)، رواه مسلم.

والعدالة في توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي هي جزء من العدالة التي يقيم عليها الإسلام مجتمعه؛ لأن عدالة الإسلام تتم على كل المستويات، وتشمل كل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة (iii).

ففي الجانب الديني هناك عبادات مفروضة تعمل على تحقيق العدالة في الجانب الاجتماعي كالزكاة، والكفارات، والنفقات. وتعتبر أدوات تحقيق التكافل من أكثر ما دعا إليها الشرع وحض عليها، كما أن إقامة التكافل وإشباع الحاجات للمحتاجين من مقاصد الشريعة، وأما الجانب الدنيوي ففي هذه المرحلة يتم معالجة ما حصل من قصور بعد عملية الإنتاج في تخصيص الموارد واستغلالها، أو بسبب سوء التوزيع وعدم مكافأة عنصر العمل بما يستحق من أجور، فيتم معالجة عدم وصول الدخل إلى حد الكفاية خلال التوزيع الأولي بإيجاد مصفاة أخرى للدخول والثروات هي تحقيق العدالة للوصول إلى حد الكفاية، والابتعاد عن خط الفقر من خلال الزكاة، والصدقات والهبات والتكاليف الشرعية الأخرى، ويؤكد هذه الأهمية اهتمام الشريعة الإسلامية بالعدالة الاجتماعية من خلال عدة مظاهر ومنها (iiii):

- كثرة وشمول أدوات تحقيق العدالة، وتنوعها بين الإلزامية وغير الإلزامية.
 - ربط تراتيب شرعية نتجت بسبب التقصير في جوانب عبادية بأدوات التوزيع التكافلي كالكفارات، وكذلك عدد من الأحكام السلطانية كالفء وخمس الغنيمة والخراج لنفس الغرض.
 - إقامة العدل الاجتماعي في الإسلام تتحقق بشكل رئيسي من خلال تحقق العدل الاقتصادي، وذلك بتوفير الظروف الصحية لتوزيع عادل على المستوى الاقتصادي، وكذلك يمكن تحقيق العدالة إن لم تكن ممكنة عن طريق التوزيع العادل للدخل عن طريق الصدقة.
 - فتحقيق العدالة الاجتماعية كجزئية من جزئيات النشاط الاقتصادي ومرحلة من مراحل التوزيع في الاقتصاد الإسلامي تحقق الأهداف العامة للنشاط الاقتصادي الإسلامي بشكل عام، والتوزيع بشكل خاص.
- ولذا فإن أهداف العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي تتمحور في تحقيق هدفين هما: توفير حد الكفاية لأفراد المجتمع المسلم، والتخفيف من حدة التفاوت في المجتمع المسلم.**

وتقوم العدالة التوزيعية في الإسلام على أساسين، وهما:

الأساس الأول: العدالة في تكافؤ الفرص، فتكافؤ الفرص في العمل والتشغيل أمر ضروري لتحقيق العدالة في التوزيع، وهذا يعني أنه لا بد من أن تكفل فرص العمل والإنتاج للجميع، وتضمن حرية التعامل والتعاقد. فقد وضع الله كل الموارد الطبيعية التي خلقها الله في خدمة الإنسانية جمعاء (iv).

الأساس الثاني: وهو إقامة العدالة في استحقاق الحصول على عائد الإنتاج، وتظهر في حصول كل مجتهد وكل عامل على المكافأة العادلة المقابلة لجهده وعمله، ومنع أي تعدٍ على هذا الحق بأي صورة، ولذا حَرَّمَ الإسلام الاحتكار، والربا والغرر والغش والقمار، وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل. وهذه المرحلة لا تظهر ثمرتها إلا بوجود مرحلة العدالة في تكافؤ الفرص وفي هذه المرحلة يتم توزيع الناتج وفق معايير عادلة، تتناسب مع الجهد المبذول، أو المخاطر المتضمنة، أو التكافل الاجتماعي المنشود (iv).

تقتضي نظرة الإسلام للعدالة على أن كل جهة من الجهات الموجودة في المجتمع تنتظر إلى صاحب الحاجة، وحقه في إشباع حاجته، وتنتظر إلى صاحب الجهد والعمل وحقه في أن ينال جزاء جهده وعمله، ونخرج مما سبق بأن الإسلام يقر نتائج أنشطة السوق ما دامت ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، ولكن هذا لا يعني أنه لن يقوم

بإصلاح هذه النتائج، فهو يتدخل في نتائج توزيع الدخل لصالح الفقراء والأضعف، وكذلك له من الأدوات ما تعمل على إعادة توزيع الثروة، وهذه الحقيقة تظهر من خلال الجمع بين إقرار الحرية الاقتصادية مع مظاهر أهمية تحقيق العدالة السابقة.

ومما سبق يتضح، أن العدل في الإسلام أطلق عليه العدل السياسي والاجتماعي، وقد اتخذ في الفكر الإسلامي ما سمي بالسياسة الشرعية وهي تعني بإصلاح العلاقات بين الراعي والرعية وبتحقيق المصلحة العامة في مختلف المؤسسات والتنظيمات السياسية والاجتماعية وبتطبيق مقاصد الشريعة، دواء لفساد العمران وأقول الدول.

وقد عني الإسلام بالعدل، وجعله حقاً للجميع مع الطبقات والفئات والأشخاص قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا " { النساء: ١٣٥ }، فلا فرق بين الغني والفقير والصغير والكبير والصالح والطالح والضعيف والقوي والكافر والمسلم والحاكم والمحكوم والحقير والعظيم والعدو والصديق... فالكل في ميزان العدل سواء.

وجعل هذا الوعي بالعدل والتجديد في المجال الاقتصادي المجتمع الإسلامي أيام العمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز مجتمعاً عادلاً بصورة مباشرة توزع الثروات فيه: كياً أوزننا على الشعب. ويفرض لكل مولود عطاء وكان هذا العطاء يحسب عند بلوغ الوليد مرحلة الفطام حتى وقعت تلك الحادثة المشهورة عندما مر عمر بن الخطاب متكرراً على امرأة تعلق أبناءها بماء في قدر تضعه عاى النار حتى يناموا. فأصبح العطاء يصرف بمجرد الولادة وفي عهد عمر بن عبد العزيز الحق بكل معوق (أعمى-أعرج) تابعاً يخدمه ويعينه على حياته (Ivi).

وثمة وثيقة عن العدل صدرت عن عمر بن الخطاب في القرن الأول الهجري وهي خطابه إلى قاضيه أبي موسى الأشعري الذي وضع له المبادئ العامة في التقاضي وجاء فيها:

أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا إدلي إليك فإنه لا ينفع بكلم بحق لا نفاذ له، آسى بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك. البينة على من أدعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً. من ادعى حقاً غائباً أو بنية فاضرب أمداً ينتهي إليه فإذا بينه أعطيته بحقه. وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية فإن ذلك أبلغ في العذر وأجلى، ولا يمنعنك قضاء، قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك ان تراجع فيه الحق فإن الحق قديم لا يبطله شيء

ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل. المسلمون عدول بعضهم على بعض..... (Ivii).

والعدل الذي أمر به الإسلام يتطلب أمرين رئيسيين، الأول: أن يتحقق التوازن والتناسب في الحقوق بين الناس، والثاني: أن ينال كل ذي حق حقه بطريقة منصفة. ويترتب على ذلك أمران رئيسان وهما (Iviii):

- الأمر الأول: ضرورة توفير المساواة بين الأفراد في بعض الوجوه، والمساواة بين الناس هي صورة رئيسية للعدل وأحد الأدوات الرئيسية لتحقيقه، بل أن أحد التعريفات الرئيسية للعدل في اللغة هو التسوية في معاملة الناس.
- الأمر الثاني: التكافل الاجتماعي وهو صورة أخرى وأداة ثانية لتحقيق العدل. إذ ليس من العدل أن يكون هناك من لديه فائض من الطعام وهناك من يموت من الجوع. وهذه الأداة الثانية للعدالة الاجتماعية تلغي الآثار الضارة لبعض أنواع التفاوت بين الناس.

ومما سبق يمكن توضيح، أن مظاهر العدالة الاجتماعية في الفكر والحضارة الإسلامية والتي تبنى على أربعة عوامل، الأول: العامل التعبدية، والثاني: العامل الأخلاقي، والثالث: عامل الاعتدال في حجم الضريبة المفروضة على أموال الأغنياء، والرابع: وهو أن كمية المال الواردة عن طريق الزكاة المالية والكفارات والأضاحي والصدقات المستحبة والتي تعتبر كمية هائلة وتختتم بالضمان والتكافل الاجتماعي في الإسلام.

فمن أهداف العدالة الاجتماعية في التعليم في الفلسفة الإسلامية الإيمان بأهمية المعرفة كهدف أساسي من أهداف الفرد ولكن يختلف فلاسفة المسلمين وعلماءهم في النظر إلى المعرفة فبعضهم يرى أنها توفيقية أي توفيق من الله إلى عبده. والبعض الآخر يرى أنها مكتسبة توصل إليها الإنسان بما زوده الله من عقل وتدبير (Ilix). ومن ثم يمكن توضيح، أن العدالة الاجتماعية في التعليم في الفلسفة الإسلامية تعلي من قيمة المعرفة، كما تحتل القيم مكانة مرموقة وخاصة القيم الأخلاقية، كما أنها اهتمت بتعليم الإنسان ومدى قدرته على الاختيار.

المحور الثالث — نحو مفهوم ملائم للعدالة الاجتماعية في التعليم المصري:

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في قطاع التعليم، والكتابات التربوية والسياسات المصرية التي تناولت قضية العدالة الاجتماعية والتعليم التي لم يسع البحث أن يتناولها جميعاً فقد تم التركيز على بعض القضايا التي ترى الباحثة مدى علاقتها بمشكلة البحث؛ إلا أن هذه الكتابات والسياسات تناولت مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم سواء

بالأختزال أوبالتكريس بطريقة مختلطة وتوفيقية، فما يزال هذا المفهوم غير واضح ويشوبه اللبس والغموض، كما أن جميع الدساتير المصرية تناولت مبدأ العدالة الاجتماعية في التعليم إلا أن مشكلة تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم مازالت قائمة ومتجددة وتهدد الأمن البشري، فالتعليم يعد أمناً قومياً وأداة مهمة وحيوية وملازماً حيوياً ومتجدد في تحقيق أمن ورفاهية البلاد.

وبناءً على ما تم طرحه في هذا البحث من اتجاهات مختلفة حول تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم في بعض الاتجاهات المعاصرة مثل: الماركسية والليبرالية (التقليدية والاجتماعية) والإسلامية، فكل هذه الاتجاهات تطرح رؤى مختلفة لمفهوم العدالة الاجتماعية بشكل عام ومفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم بشكل خاص، تتبع من مسلمات وأفكار ومفاهيم جوهرية تحملها كل فلسفة في طياتها لتعبر عن نسق فكري مترابط لتلك الاتجاهات.

كما يتضح مدى الحاجة إلى تقديم رؤية تربوية تستند إلى فلسفة تربوية معاصرة وتهتم بتقديم أفكار عملية لبناء الإنسان وتربيته، وبطريقة تستجيب للتحويلات الحضارية، وبشكل يفرض على الإنسان في الوقت الراهن استعدادات وانتظامات تربوية وتعليمية ومعرفية غير مسبوقه لمواجهة تغيرات الحياة المعاصرة. وتأسيساً على ذلك كانت مبررات ودواعي اختيار موضوع البحث الحالي في محاولة لوضع ملامح رؤية تربوية مقترحة في ضوء الإتجاه الليبرالي الاجتماعي لبلورة مفهوم للعدالة الاجتماعية يناسب الحالة المصرية.

لذلك يقترح البحث استخدام مفهوم العدالة الاجتماعية في الليبرالية (الاجتماعية) في التعليم المصري، حيث تبين من البحث مدى ملائمته للحالة المصرية وثوابتها، فإن لهذا المفهوم مجموعة من الخصائص التي يمكن رصدها كما يلي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية مرهون بتحقيق الحريات (الحريات الإيجابية) والقدرات الأساسية لكل فرد في المجتمع، وتوسيعها بما يمكن كل فرد من اختيار الحياة التي يفضلها. فإن مقتضيات العدالة الاجتماعية توسيع نطاق قدرات وحريات من لا يحظون بقدر معقول منها، وتمكينهم من اكتسابها إن كانوا لا يملكونها أصلاً.
- تهتم الليبرالية الاجتماعية بنوعية التعليم وجودته ومدى ملاءمته الواقع، بغض النظر هل هوالتعليم الذي توفره الدولة أم لا. وقد تزايد النظام التربوي غير الحكومي الخاص أضعافاً مضاعفة، في دول كثيرة ومنها مصر، استجابة للنقص في الموارد الحكومية لتأهيل المدارس الحكومية بالشكل الكافي من ناحية التجهيزات والكوادر (بما فيه تقدير المعلمين ومكافأاتهم بطرائق تضمن حضورهم). فيتحول هنا دور الحكومة إذاً

- إلى دور واضح للسياسات ومنظم لها، وتستطيع من خلاله أن تمارس تأثيرها في وضع أهداف تربوية أشمل.
- كما تركز الليبرالية الاجتماعية على أن تعليم الأطفال في النظام المدرسي الإلزامي التراث الثقافي المتضمن مجموعة من المجتمعات الدينية والعرقية يعد تدخل نموذجي مرتكز على نماذج متعددة الثقافات لتحفيز الرغبة للمعرفة. وعلاوة على إعطاءهم فهم للمقارنة بين الأديان والمجموعات العرقية والثقافية، من المهم أيضًا أن نعلم أطفالنا أن هناك قيمًا إنسانية أساسية تتجاوز عامل الدين، والحدود الثقافية، فالواجب أن تعامل الآخرين باحترام وتحفظ كرامتهم، تمامًا كما تحب أن تعامل أنت نفسك.
- فالمساواة في الليبرالية الاجتماعية ليست فقط تكافؤ الفرص، حيث أن المساواة هنا ليست المساواة في النتيجة بل مساواة في القدرة على تحقيق أشياء معينة، كما أنها مساواة تراعي التنوع البشري داخل العملية التربوية. كما تركز المساواة على رفض الحواجز الاقتصادية، والثقافية، والسياسية المختلفة التي تمنع المجموعات المحرومة (مثل المعاقين أو الفتيات) التي تحول دون حصولهم على تعليم مناسب.
- كما تركز المساواة في الليبرالية الاجتماعية على رفض الحواجز الاقتصادية، والثقافية، والسياسية المختلفة التي تمنع المجموعات المحرومة (مثل المعاقين أو الفتيات) التي تحول دون حصولهم على تعليم مناسب. حيث يتطلب تقييم المساواة الاعتراف المسبق بأنواع مختلفة من الحرمان وكيفية تفاعلها في بيئات مختلفة إذا كان من المتعين تفادي عدم الاعتراف بقدرات المتعلمين وحقوقهم في التعليم.
- كما أن الليبرالية الاجتماعية تركز على كيفية إدارة الاختلاف، فمقدار ما يؤديه التعليم من دور إيجابي في توليد الاحترام للاختلاف يعتمد على كيفية أن يدخل ذلك في السياق الاجتماعي ويستخدم فيه. فالتعليم بهذا المعنى هو إعداد عقول الشباب - أو الأصغر سنًا - كي يعيشوا ويتكيفوا بفاعلية مع عالم متنوع التعدديات. فالتعليم هو أيضًا أداة لفهم الاختلاف. كما أن جوانب ال(كيف) لدور التعليم في تشكيل تماسك اجتماعي أكبر يمكن إدراج هذا النوع من المنهج التربوي. فلا يتعلق التعليم بالتعليم المدرسي والتعليم في الكلية فحسب، بل بالتعلم مدى الحياة.
- قد تؤدي الفئات الشابة دورًا مهمًا بصفتهم مستشارين ومدربين حيث يتضمن التعليم الليبرالي الاجتماعي توفير الدعم لتدريب الفئات الشابة للمشاركة في منظمات الشباب والنقابات ومجالس الشباب الوطنية والبرلمانات. حيث يدعو إلى ضرورة توافر عدد كبير من البرامج المبتكرة التي تشجع مشاركة الشباب في وظائف متنوعة، كما يسعى

إلى تعليم الفئات الشابة وتمكينها، وخاصة الفئات الفقيرة والمحرومة، فالفقر هنا ينتزع كل هذه الفرص والحقوق.

- فالتعليم الليبرالي الاجتماعي يهدف إلى تكوين المواطن الحر القادر الفاعل المستتير وهو ما يتطلبه الآن نظام التعليم المصري.

وبناءً على ما سبق، يمكن توضيح خصائص وسمات التعليم الليبرالي الإقتصادي في الشكل التالي:



شكل (١)

خصائص وسمات التعليم الليبرالي الاجتماعي

المصدر: إعداد الباحثة

هوامش البحث:

- (i) اليونسكو: السبيل إلى أنصاف المحرومين، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، اليونسكو، ٢٠١٠، ص ١٣٨.
- (ii) UNESCO: The subject of the right to education, 2009 to 2014, UNESCO, p.1.
- (iii) محيا زيتون: التجارة بالتعليم في الوطن العربي الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٩٨.
- (iv) جون هيلز، جوليا لوگران، دافيد بياشو: الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ت: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر، ع(٣٤٤)، ٢٠٠٧، ص ٣٤.
- (v) مراد ديانى: حرية مساواة اندماج اجتماعي (نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام)، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٥.
- (vi) فيروز عمر: اختلال ميزان العدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة العربي الجديد، متاح على الرابط الآتي:
- <https://www.alaraby.co.uk/supplementededucation>، تاريخ الدخول: (٢٠١٨-١١-٢٨).
- (vii) فيروز عمر: اختلال ميزان العدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة العربي الجديد، متاح على الرابط الآتي:
- <https://www.alaraby.co.uk/supplementededucation>، تاريخ الدخول: (٢٠١٨-١١-٢٨).
- (viii) see:
- J.p.Keeves:(Ed) educational research,methodology and measurement: an international handbook,2nd ed, New York, pergamon,1997, pp.50-57.

- University of Calicut, n.d., p. 5.

(ix) جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ت: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط ١، مج ٢، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٩٩٤-٩٣٢

(x) Venieris, Dimitris Crisis :Social Policy and Social Justice: The Case for Greece. London: The London School of Economics and Political Science,(April 2013),pp.6-7.

(xi) إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر، القاهرة، ٢٠١١، ص ٧، ص ٨.

(xii) فؤاد الصلاحي: العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، أوراق مؤتمر القاهرة ١٨، ١٩ مايو ٢٠١٤، ص ١٠٦.

(xiii) حسين رمزي: تصريحات الوزير السابق للتعليم الفني الدكتور محمد يوسف في حوار لجريدة أخبار اليوم، الثلاثاء، ٣٠ أغسطس ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

<http://akhbarelyom.com/news/552536>

(xiv) جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم، الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ٢٠١٦-٢٠١٧.

(xv) جمهورية مصر العربية: وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، القاهرة، ص ٩٤.

(xvi) محمد سكران: ورقة عمل حول التعليم وبناء مصر المستقبل، مجلة رابطة التربية الحديثة، مصر، مج ٦، ع ١٩، ٢٠١٣، ص ١٧.

(xvii) الهيئة العامة للاستعلامات: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤.

(xviii) إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي "حالة مصر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط والتنمية بالكويت، مجلد (١٥)، ع (١)، يناير ٢٠١٣، ص ٢٠٣.

(xix) علي السيد الشخبي: التعليم الموازي لضمان تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، ص ٢١.

(xx) أسماء البدوي: التعليم العالي في مصر هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟، مجلس السكان الدولي، ٢٠١٢، ص ٨.

(xxi) **يمكن الرجوع إلى:**

- محمد حافظ: سوسيولوجيا التعليم، دراسات نظرية وميدانية، شركة عامر للطباعة والنشر، المنصورة، ١٩٩٢، ص ٦٣-٨٦.

- سليمان نسيم وآخرون: تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم التعليم والقوى العاملة القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٣-٣٦.

- حمدي أحمد: مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢١٤-٢٢٤.

(xxii) الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠: المشروع القومي لمصر، وزارة التربية والتعليم، ص ٣٣، ص ٣٤.

(xxiii) وزارة التربية والتعليم: "دراسة حول الأطفال غير المقيدين بالمدارس في مصر".
يونيسف مصر (٢٠١٥)، تقرير حول الأطفال غير المقيدين بالمدارس، مبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأطفال غير المقيدين بالمدارس، UNICEF/Egypt 2017.

(XXIV) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام ٢٠١٤، الاجتماع العالمي للتعليم للجميع، ١٤ مايو، ٢٠١٤، عمان، ص ٣٧.

(XXV) يمكن الرجوع إلى:
• حامد عمار ومحسن يوسف: إصلاح التعليم في مصر، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٥٢.
• الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤م - ٢٠٣٠م)، وزارة التربية والتعليم، ص ١٧، ٢٥.

• Heather K Browne: Education Reform in Egypt: Reinforcement & Resistance, Northeastern University, Boston, Massachusetts, 2011, p162.

(xxvi) OECD: Schools for Skills – A New Learning Agenda for Egypt, © OECD, 2015, p.51.

(xxvii) حمادة محمد معوض، وآخرون: إنخفاض جودة التعليم الابتدائي بالمدارس الحكومية، ورقة مقترح السياسات، العدد ٣، (د.ت) ص ٤.

(xxviii) The World Bank: ARAB REPUBLIC OF EGYPT, Inequality of Opportunity in Educational Achievement, the World Bank. June, 2012.

(xxix) وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م – ٢٠٣٠م، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ص ٣٢، ٥٢.

(xxx) Paolo Verme, Et.Al: Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt FACTS AND PERCEPTIONS ACROSS PEOPLE, TIME, AND SPACE, WORLD BANK, 2014, p.41.

(xxxI) محمد سكران، ورقة عمل حول التعليم وبناء مصر المستقبل، مجلة رابطة التربية الحديثة، مصر/مج ٦، ع ١٩٤، ص ١٦.

(xxxii) أفانا سييف: أسس المعارف الفلسفية، ط(١) دار التقدم، ١٩٧٩،
موسكو، ص ١٨٧-١٨٨.

(xxxiii) Nitisha:main Features of Marxian Theory of Justice, **Available**
at:<http://www.politicalsciencenotes.com/theories-of-justice/main-features-of-marxian-theory-of-justice>.
Assessed: [\(8-2-2019\)](#).

(xxxiv) ب.يودين (P. Yudin): الموسوعة الفلسفية، ت: سمير كرم، ص ٢٩٣.
(xxxv) valentin stoin: poperty owning democracy, socialism and justice: rawlsian
and marxist perspectives on the content of social justice,department of
political science,central European university in partial fulfillment of the
requiremments for the degree of doctor in philosophy, february,2014,p.75.

(xxxvi) أمين حافظ السعدني: أزمة الأيديولوجيات السياسية، الهيئة العامة لقصور
الثقافة، القاهرة، ص ٤١.

(xxxvii) المرجع السابق ص ١٦٢-١٦٣.

(xxxviii) أحمد إبراهيم: في التربية المقارنة، ط١، مكتبة المعارف الحديثة، الاسكندرية،
١٩٩٨، ص ٧٣-٧٤.

(xxxix) سهام محمود العراقي: تاريخ وتطورات اتجاهات الفكر التربوي، ط١، مكتبة
المعارف الحديثة، الأسكندرية، ١٩٨٤، ص ٢٠٦.

(xi) الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، مجلة البيان، الرياض، ٢٠٠٩، ص ١٩.

(xli) المرجع السابق ص ١٩.

(xlii) المرجع السابق ص ص ٢٠-٢١.

(xlili) Andrew Heywood, Political ideologies an Introduction, Political Philosophy
and Theory;UK Politics; Politics and International Studies, 3rd edition, p.28.

(xliv) Ibid, p.29.

(xliv) Ibid,p.30-40.

أنظر أيضاً:

- محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي والسياسي المعاصر، ص ٥٩-٦٦.

(xlvi) J. F. C. Harrison; A History of the Working Men's College (1854-1954), Routledge Kegan Paul. London, p.191.

(xlvii) A Liberal Arts Education, **Available at:**

<https://web.archive.org/web/20121215125841/http://ls.berkeley.edu/about-college/liberal-arts-education>, **Assessed:**(5-2-2019).

(xlviii)What is Liberal Education? **Available**

at:<https://www.aacu.org/resources/liberal-education>
Assessed:(5-2-2019).

(xlix) *Van Doren, Mark: Liberal Education. New York: Henry Holt and Company, 1943, p. 43.*

(l) *Shoenberg, Robert : "How Not to Defend Liberal Arts Colleges". Liberal Education. Association of American Colleges and Universities, 2009, p.56-59.*

(li) ت.ج. دي بور: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة مهدي عبد الهادي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٤١-٥٠.

- (lii) عطية عبدالواحد: حق الفقراء المسلمين في ثروات الأمة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٣١.
- (liii) أحمد منصور ابراهيم: عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية اسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٧٤.
- (liv) عبد الحميد إبراهيمي: العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١٩٩٧م، ص ٣٢.
- (lv) عبد الحميد الغزالي: الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية. إصدار المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. البنك الإسلامي للتنمية، جدة - المملكة العربية السعودية، دار الوفاء، ١٩٨٩، ص ٢٢.
- (lvi) جمال البناء: نظرية العدل في الفكر الأوربي والفكر الإسلامي، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ص ١٠٥.
- (lvii) المرجع السابق، ص ١٠٨.
- (lviii) صلاح أحمد هاشم :العدالة والمجتمع المدني: حالة مصر، دار نشر وتوزيع إلكترونية ([www. Kotobarabia.com](http://www.Kotobarabia.com))، ٢٠٠٥، ص ١٤٥.
- (lix) منير محمد مرسي: فلسفة التربية واتجاهاتها ومدارسها، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢١٠-٢١٥.